مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: محددات النمو الاقتصادي في سورية في ظل تداعيات الحرب خلال المدة الزمنية (1978 - 2019)
اسم الكاتب: أديب علي صقر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7474
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 4- 2024 : 107- 126

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 4- 2024 :107 - 126

محددات النمو الاقتصادي في سورية في ظل تداعيات الحرب

خلال المدة الزمنية (1978 – 2019)

أديب علي صقر[1]

1. أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد الثالثة بجامعة دمشق
Adeep.saker@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

يمثل النمو الاقتصادي هدفاً وهاجساً تسعى جميع الدول العمل لتحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شانها تحسينه وزيادة معدلاته، فهو من أهم المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد. فالنمو الاقتصادي حصيلة عملية معقدة ومتشابكة. يهدف البحث الذي تم إعداده إلى: تسليط الضوء على أهم محددات النمو الاقتصادي في سورية للمدة الزمنية (1978 – 2019)، والتعرف على مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وذلك من خلال عرض على أهم النظريات التي تطرقت لعملية النمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، واستعراض وتحليل لأهم المتغيرات الاقتصادية في سورية (الناتج المحلي الإجمالي – التكوين الرأسمالي – العمالة...) بطريقة إحصائية تعرّف محددات النمو الاقتصادي ومجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في سورية. كما تم التركيز على سمات وخصائص المرحلة الحالية، وخاصة لجهة تداعيات الحرب الكونية على سورية، ونتائج الأعمال التخريبية للمجموعات الإرهابية إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

الكلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي – دالة الإنتاج – الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تاريخ الايداع: 2022/7/6
تاريخ النشر : 2022/9/26

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

Determinants Economic growth in Syria in lightof the repercussions of the war (1978 –2019)

Adeeb Ali Saker [1]
1.Assistant Professor at the Third Faculty of Economics, Damascus University
Adeep.saker@damascusuniversity.edu.sy

Received: 6/7/2022
Accepted: 26/9/2022

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

Economic growth represents a goal and an obsession that all countries strive to achieve and search for means and factors that would improve it and increase its rates, and one of the most important indicators that reflect the standard of living of individuals. Economic growth is the outcome of a complex and intertwined process. The prepared research aims to: shed light on the most important determinants of economic growth in Syria for the period of time (1978 - 2019), identify the overall total productivity of production factors, through a presentation on the most important theories that dealt with the process of economic growth and the total productivity of production factors, and review & analysis of the most important economic variables in Syria (GDP - capital formation - employment...) in a statistical way that defines the determinants of economic growth and the overall productivity of production factors in Syria. An emphasis was also placed on the features and characteristics of the current stage, especially in terms of the repercussions of the global war on Syria, the results of the sabotage acts of terrorist groups, in addition to the economic sanctions imposed on them.

Key Words: Economic Growth, Production Function, TFP.

المقدمة:

شهدت دول العالم مع بداية القرن التاسع عشر تغييراً جذرياً مع مجيء الثورة الصناعية وظهور الآلة. إذ عرف العالم الاقتصادي تغيراً جوهرياً في وسائل الإنتاج من جهة، وفي الأفكار والنظريات التي تطرقت للحديث عن القضايا والمواضيع الاقتصادية من جهة ثانية. فقد تناولت العديد من النظريات الاقتصادية موضوع النمو الاقتصادي ومحدداته والعوامل المؤثرة في مستواه. وقد اعتمد العلماء والمفكرون والباحثون في دراساتهم التحليلية للظواهر الاقتصادية ومنها محددات النمو الاقتصادي على نظريات عديدة، من بينها النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية. حيث ربط الاقتصاديون الكلاسيكيون مستوى الإنتاج بكل من رأس المال والعمل وبينوا أن زيادة رأس المال والعمل تؤدي إلى رفع وتحسين مستوى الإنتاج أولاً، ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بعد ذلك. وقد أضاف الكلاسيكيون الجدد (النيوكلاسيك) إلى عوامل النمو الاقتصادية التقليدية عاملاً إضافياً مهماً هو التقدم التقني وذلك نتيجة تأثرهم بالثورة الصناعية وما حملته من مخترعات تقنية أدت إلى تحسين ورفع مستويات الإنتاج (Vlados, 2019).

كما ينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة في أي بلد مهما كان نوع النشاط الاقتصادي فيه. حيث أن معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتحليل عناصرها تعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي وتكشف نواحي الضعف ونقاط القوة في هذا النشاط. لهذا تتسابق الدول كافة للمحافظة على استمرارية معدلات نمو متزايدة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وذلك بإدخال التحسينات المستمرة في الجوانب التكنولوجية والإدارية والبشرية.

مشكلة الدراسة:

يُعد التحسن والارتقاء بمعدلات الإنتاجية أحد المصادر والمكونات الأساسية في برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تطرقت العديد من النظريات الاقتصادية لموضوع معدلات الإنتاجية من خلال تحليل معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة تفسير آلياتها، انطلاقاً من العوامل والمتغيرات التي تؤثر فيه. وقد ركزت بعض المدارس الاقتصادية على العوامل الداخلية، وركز البعض الآخر على العوامل الخارجية. كما أضافت الدراسات التطبيقية متغيرات متعددة لتوسع دالة الإنتاج، وذلك بما يتفق وطبيعة الاقتصاد موضوع الدراسة وخصوصية العوامل التي تتحكم فيه. ونظراً لتذبذب معدلات نمو الاقتصاد السوري منذ عام 2011 موعد الحرب الكونية على سورية تحت غطاء ما سُمى زوراً وبهتاناً بالربيع العربي، وبهدف تقدير دالة الإنتاج في اقتصادنا الوطني ومرونة عناصر إنتاجه. يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هي محددات النمو الاقتصادي في سورية، وما مدى إسهامات مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هذا النمو، وخاصة في ظل تداعيات الحرب على سورية ونتائج الأعمال التخريبية للمجموعات الإرهابية على معاملها ومصانعها وبناها التحتية، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية الظالمة المفروضة عليها؟

الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات التطبيقية والأبحاث العلمية لموضوع إسهامات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي وأهم محددات هذا النمو، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

هدفت دراسة (الشعافي، 2014): **أثر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو الاقتصاد الليبي.** إلى تحليل عوامل الإنتاج الكلية ومحدداتها في نمو الاقتصاد الليبي للفترة 1970 – 2010.وقد توصلت إلى أنرأس المال المادي الذي يمثل العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي قد حقق معدلات سالبة مقارنة مع رأس المال البشري والإنتاجية، ما يتوجب على المعنيين في الدولة ضرورة التركيز على العنصر البشري في ليبيا والاستفادة منه، وعدم الاعتماد فقط على رأس المال المادي، حيث تُعد زيادة المصروفات والنفقات على تدريب القوى العاملة استثماراً تكون نتائجه إيجابية في المدى الطويل، ما يسهم بشكل فعال وأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هدفت دراسة (مدللة وحمدان، 2013): **محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في فلسطين.** إلى تحليل ودراسة محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في فلسطين. وتوصلت إلى جملة من النتائج منها: أهمية تأثير كل من التضخم والانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي الفعال، حيث كانت إسهامات هذه العوامل معنوية ومتسقة مع النظرية الاقتصادية. وقد أوصت الدراسة المذكورة بضرورة التركيز على تعزيز العوامل المؤثرة إيجابيا في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، كجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات وتخصيص الجزء الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاعات الإنتاجية والتي هي بحاجة ماسة لموارد مالية.

هدفت دراسة (الخطيب، 2010): **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي.** إلى تقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد السعودي وفي القطاع غير النفطي فيه تحديداً، وذلك خلال المدة الزمنية 1970 – 2007، وبينت أن أثر العوامل الأخرى غير رأس المال البشري والمادي كان طفيفاً على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، وان هناك متغيرات ذات أثر تفسيري ومعنوي على مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وهي: الإيرادات النفطية والانفتاح الاقتصادي والتضخم.

تجسد هدف دراسة (Jajri , 2007) **Determinants of Total factor Productivity Growth In Malaysia**

محددات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في ماليزيا: في تحليل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في ماليزيا للمدة الزمنية الممتدة بين عامي (1971 – 2004)، وكذلك تحديد العوامل المؤدية إلى هذا النمو، وذلك من خلال استخدام نماذج الاقتصاد القياسي. وقد توصلت الدراسة المذكورة إلى التأكيد على دور الاستثمار في الموارد البشرية في تحقيق النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج، وبينت أن للانفتاح الخارجي على الشركات الأجنبية وعلى الاقتصاد العالمي الأثر المباشر في ذلك. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الاقتصاد الماليزي يحتاج إلى الوقت اللازم للانتقال من حالة الاعتماد على المدخلات المادية إلى الاعتماد على أبحاث التحديث والتطوير وتنمية الموارد البشرية، للحصول على الأيدي العاملة المهنية المدربة والمؤهلة جيداً، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من منجزات التكنولوجيا الحديثة المناسبة للاقتصاد الماليزي.

أما دراستنا الحالية والتي تتناول موضوع محددات النمو الاقتصادي في سورية وأثر إسهامات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو الاقتصاد السوري خلال المدة الزمنية (1978 – 2019) وهي تُعد إلى حد ما من الدراسات القليلة التي تصدت لدراسة الأهمية النسبية

لعناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي (غير عنصري العمل ورأس المال)، ودورها في خلق قيمة مضافة للتمكن من التركيز مستقبلاً على الاستخدام الأمثل لكافة عناصر الإنتاج، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات النمو الاقتصادي في سورية وتقدير مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وذلك بالتعرف على إسهامات رأس المال ونوعية قوة العمل المرتبطة بسنوات الدراسة ونوعية المهارات والبرامج التدريبية، وهو ما يُشار إليه بالعلاقة بين الناتج وبين رأس المال البشري. بالإضافة إلى تأثير بقية العوامل الأخرى (التقدم التقني والتكنولوجي، الظروف السياسية، الإجراءات الإدارية المناسبة، القوانين والتشريعات المحفزة والمناسبة..... وغيرها) في عملية النمو الاقتصادي، وستركز الدراسة على الآتي:

أ – دراسة وتحليل مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ب – تقدير إنتاجية العناصر الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الوطني.

ج – تحليل محددات النمو الاقتصادي في سورية (التكوين الرأسمالي والعمالة).

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

أ – يُعد تحديد ومعرفة مرونة عناصر الإنتاج في الاقتصاد السوري وأثرها في النمو الاقتصادي غاية في الأهمية لمتخذي القرارات وراسمي السياسات الاقتصادية.

ب – تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات المهمة والمتمثلة في محددات النمو الاقتصادي في سورية، في ظل الافتقار إلى دراسات قياسية تطبيقية تتناول موضوع مصادر نمو الاقتصاد السوري وإسهامات مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في تحقيق هذا النمو.

فرضيات الدراسة:

تتجسد فرضيات الدراسة بالنقاط والاستفسارات الآتية:

أ – توجد علاقة إيجابية وذات معنوية إحصائية بين التغير في التكوين الرأسمالي وبين معدل النمو الاقتصادي في سورية.

ب – توجد علاقة إيجابية وذات معنوية إحصائية بين التغير في عدد المشتغلين في قطاعات ونشاطات الاقتصاد السوري وبين معدل النمو الاقتصادي في سورية.

ج – هناك تأثير لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (التقدم التقني والتكنولوجي، الظروف السياسية، العوامل المؤسساتية) في النمو الاقتصادي السوري، لا يقل أهمية عن تأثير إنتاجية عاملي رأس المال والعمالة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح أهم النظريات التي تطرقت للحديث عن عملية النمو الاقتصادي ودالة الإنتاج، وإسهام عناصر الإنتاج ودورها في النمو الاقتصادي في سورية، بالإضافة إلى تقدير مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي. كما تم اعتماد المنهج القياسي لبناء نموذج قياسي لتقدير دالة الإنتاج، وذلك من خلال نموذج السلاسل الزمنية الذي يشمل

النمو الاقتصادي مُقاساً بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة والتي تشمل رأس المال وعنصر العمل والتقدم التكنولوجي .... وغيرها.

أولاً – الإطار النظري للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وأهم نظريات النمو الاقتصادي:

تهدف السياسات الاقتصادية بمختلف توجهاتها ومكوناتها وفي جميع دول العالم، المتقدمة منها والنامية، إلى زيادة وتحسين معدلات النمو الاقتصادي. حيث يمثل هذا النمو منذ القدم هدفاً وهاجساً تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها تحسينه وزيادة معدلاته، فهو من أهم المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد.

إن النمو هو الزيادة في القيمة السوقية المعدلة حسب التضخم للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد بمرور الوقت، وهو يُقاس بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بنصيب الفرد منه. ويؤثر ارتفاع حجم الصادرات ووفرة الموارد الطبيعية وطول العمر المتوقع وارتفاع معدلات الاستثمار تأثيراً ايجابياً على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية (The View of the experts (2017) , sema antichlor. org)

وقد بينت دراسة أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) أن نصيب الفرد من النمو الاقتصادي قد انخفض في بلدان المنظمة من متوسط قدره (2،2%) سنوياً خلال ثمانينيات القرن الماضي، إلى متوسط قدره (1،9%) في التسعينيات منه. وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج في الولايات المتحدة وكندا وهولندا والنرويج، في حين انخفض في اليابان ومعظم الدول الأوربية.

ومنذ عام 2005 بدأت منظمة التعاون والتنمية بتقديم منشور سنوي جديد بعنوان "الذهاب إلى النمو" ((Going for Growth. وقد صنفت السياسات الهيكلية المتعلقة بالنمو على أنها: إما تحسين استخدام العمالة أو تحسين الإنتاجية.

أما بخصوص تحسين استخدام العمالة، فقد تراوحت اقتراحات المنظمة بين تغيير السياسات الضريبية وبين تحسين الحوافز التي تدفع الإناث إلى دخول سوق العمل وبقاء كبار السن فيها. في حين تراوحت الاقتراحات المتعلقة بتحسين الإنتاجية بين إصلاح التعليم وبين خصخصة الصناعات المملوكة للدولة. في حين أكدت منظمة التعاون والتنمية (OECD) منذ العام 2010 على الحرية الاقتصادية، وبينت أنه ما كان بوسع البلدان أن تحقق مستويات عالية من الدخل لو لم تحافظ على الحرية الاقتصادية التي أسهمت في ارتفاع وتحسين الدخول، وانعكاس ذلك إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت على أنه من المرجح أن تكون معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل مرتبطة بمدى توافر الحرية الاقتصادية. كما أن السياسات المالية والنقدية التي تُستخدم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد على المدى القصير، يمكن أن يكون لها تأثير أيضاً على النمو الاقتصادي الطويل الآجل (OECD ,2005 – 2010) وقد تناول النمو الاقتصادي بالدراسة والتحليل كثير من الاقتصاديين قديماً وحديثاً، منذ أدم سميث ودافيد ريكاردو وصولاً إلى سولو ورومر وفريدمان.

إن تحليل النمو الاقتصادي يعني دراسة نمو وتطور النشاط الإنتاجي بكافة مكوناته: الطبيعة ورأس المال والعمل والتقدم التكنولوجي. أما عامل الطبيعة فيبقى عاملاً مساعداً في الإنتاج، لا يمكن تفعيله إلا بالجهد البشري الواعي القائم على استخدام التقدم العلمي والتطور التقني. أما عنصر رأس المال، فقد اختلفت المدارس الاقتصادية في تعريفها له. فالنظرية الماركسية تنظر إليه بأنه علاقة إنتاج اجتماعية ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهو يتبدى بشكله النقدي على شكل صيغة تراكم مستمر على حساب استغلال عنصر العمل وتملك القيمة الزائدة. أما مدرسة كامبردج فترى أن رأس المال هو مجموعة سلع الإنتاج المادية في جانب، والقوة الشرائية لتملك

السلع الأخرى من جانب آخر، وبحسب النظرية التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية) فإن رأس المال هو مجموعة سلع الإنتاج التي تدخل في عملية الإنتاج (حبيب، 2007، 132- 134)

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين رأس المال الثابت (Capital Fixed)، وبين رأس المال العامل أو الدائر (Capital Circulate).

وخلاصة القول: يتألف رأس المال بصفته عامل إنتاج من جزأين: جزء يتمثل في وسائل الإنتاج التي تُستخدم في عملية الإنتاج لمدة طويلة تزيد عن السنة، وتدخل قيمتها في تكلفة المنتجات على دفعات (آلات، معدات، تجهيزات.) وجزء يُستهلك في الإنتاج مرة واحدة، ولكن يضطر المشروع للاحتفاظ بحد أدنى منه حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، أو ينقطع تزويد الأسواق بالمنتجات.

بينما يُعد عنصر العمل عامل الإنتاج الأهم، فقد كان الاقتصاديون الكلاسيك يعدون أن قيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها (آدم سميث ودافيد ريكاردو). وقد أيدهم في ذلك كارل ماركس عندما أوضح أن العمل (كمية العمل الضرورية اجتماعياً) هو المصدر الوحيد للقيم (فضليه وخضور، 2008، 50- 51). وبالتالي فإن دور الطبيعة في عملية الإنتاج يبقى دوراً سلبياً إذا لم يتم تفعليه بالعمل الإنساني، كما أن رأس المال ليس سوى عمل سابق متجسد في أدوات الإنتاج ومواد العمل. وبالتالي، يبقى عنصر العمل هو عامل الإنتاج الوحيد حسب النظرية الاقتصادية الماركسية. (حبيب، 2007، 142)

من جهة ثانية، يبين التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة، أن الناتج الإجمالي قد تضاعف خلال القرن العشرين أكثر من عشرة أضعاف، في حين كانت الزيادة في عوامل الإنتاج من عمل وآلات وتجهيزات أقل من خمسة أضعاف. ما يعني أن أكثر من نصف الزيادة في الناتج الإجمالي كانت نتيجة التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تحسين الإنتاجية وزيادة المردود.

لقد استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين والمهتمين بالقضايا الاقتصادية ولفترات طويلة ورغم تفاوت التركيز عليه بين مدة زمنية وأخرى، إلا أنه بقي في صلب اهتمام النظريات الاقتصادية. والملاحظ عودة موضوع النمو الاقتصادي ونظرياته ومحدداته بقوة منذ تسعينيات القرن الماضي، خاصة مع ظهور نظرية النمو الحديثة. ويُعد هذا الاهتمام أمر طبيعي لموضوع يقع في جوهر وصلب العملية الاقتصادية. وفيما يلي عرض موجز لأهم ما جاءت به هذه النظريات:

1 – النظرية النيوكلاسيكية التقليدية

يُعد سولو (Solow) مؤسس هذه النظرية والتي تفترض أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني. ويُعد نموذج سولو من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي، وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه، لكنه اعتبر أن التطور التكنولوجي عاملاً خارجياً لا يمكن تفسيره، لذلك أُطلق عليه نموذج النمو الخارجي (Exogenous growth) وتعكس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP: Total Factor Productivity) معدل النمو في الناتج الإجمالي والذي يُعزى لعوامل إضافة إلى مدخلات رأس المال والعمل، والتي تُعرف ببواقي سولو (Solow Residual) (Zhao, 2019). وقد أدخل سولو عنصر التقدم التقني في نموذجه محاولاً تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة. وبناءً على ذلك، وجد سولو أن معظم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين يعود إلى التقدم التقني ويعود ذلك إلى أن العائد على رأس المال متناقص بسبب زيادة المخزون الرأسمالي إلى الناتج حتى يصل إلى مستوى توازني لا يمكن زيادة هذه النسبة بعدها. حيث شكلت الإسهامات الناجمة عن التحسينات في نوعية العوامل التكنولوجية (50%) من الزيادة والارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الأمريكي بعد أن كانت بحدود (35%) خلال المدة الزمنية (1960-2007) (The view of the experts , 2017)

وقد أظهرت النتائج التي توصل إليها سولو أن (12،5%) فقط من نمو الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف. أما الجزء الآخر من نمو الإنتاجية يعود لما أسماه سولو بالتحول التقني، حيث يمثل هذا التحول الجزء المتبقي من النمو والذي لا يُعزى إلى استخدام رأس المال، بل إلى عوامل أخرى من أهمها التطورات التكنولوجية والذي كان لها الدور الأكبر في هذا النمو. (شرر، 2002، 40 – 41)

ويؤكد سولو في نموذجه على أهمية الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى إسهامات المصادر المختلفة الأخرى لنمو الناتج الإجمالي، (معدل نمو كل من العمل وراس المال وحصة كل منهما من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى معدل التغير التكنولوجي).

(أبو مدللة وحمدان، 2013، 2587)

إن معدل التغير التكنولوجي وهو ما يُعرف باسم التغير في الإنتاجية الكلية أو ببواقي سولو. ويمكن الاستدلال على إسهام التقدم التكنولوجي من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد إسهام كل من عنصري العمل ورأس المال في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نظراً لصعوبة قياس إسهام التقدم التكنولوجي مباشرةً. ويُطلق على التغيرات في التكنولوجيا تعبير التغير في معامل الإنتاجية الكلية.

وبشكل عام، يمكن القول إن معدل التغير التكنولوجي هو متغير خارجي تحدده متغيرات أحرى تسهم في رفع وزيادة الإنتاجية، مثل البحث العلمي والتطور التقني، إضافة إلى التقدم العلمي والبرامج التدريبية وغيرها.(صبيح، 2008، 89)

2 – النظرية النيوكلاسيكية الحديثة:

لقد أدى فشل نظرية التقارب في النظرية التقليدية إلى ظهور النظرية الحديثة والتي تعتمد نظرية التقارب المشروط (Conditional Convergence) ، والتي حاول الكلاسيكيون الجدد من خلالها عزل بعض المتغيرات

التي تؤثر في معدل النمو، بالإضافة إلى دخل الفرد، ما قاد إلى إثبات العلاقة العكسية بين النمو والدخل الفردي، حيث قاموا بإضافة متغيرات النمو السكاني ونسبة الاستثمار إلى الناتج، إضافة إلى التعليم والبحث العلمي والتطور والاستقرار السياسي... وتبقى أهم نقاط الضعف عند هذه النظرية هي عدم أخذ العوامل الداخلية في النمو الاقتصادي طويل الأجل، والتركيز على العامل الخارجي التقني، بالإضافة إلى إهمال دور السياسات الاقتصادية والمؤسسات في النمو.

3 – نظرية النمو الحديثة والنمو الداخلي:

على الرغم من أن نظرية النمو تبعاً للنظرية الكلاسيكية الحديثة ترى أن التقدم التكنولوجي هو المصدر الأساس للنمو، إلا أنها لم توضح الكيفية أو الطريقة التي تحقق مثل هذا التقدم أو التطور التكنولوجي. حيث افترضت أن هذا التطور –كأحد أهم عناصر مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج – ينمو بمعدل تلقائي. لذلك بدأ الاقتصاديون منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي يبتعدون عن افتراضات النظرية الكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو، وبالتالي فقد نشأ ما يُسمى بنظريات النمو الحديثة، أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي، حيث ترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو، تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية الكلاسيكية الحديثة، لكن مع وجود بعض الاختلافات:(البلبل، 2004، 8 – 10)

1–من ناحية العمالة، ترى النظرية الحديثة للنمو أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية بوساطة عملية التدريب والدورات والبرامج التدريبية. وبالتالي، يمكن التغلب – حسب هذه النظرية – على قانون تناقص الغلة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي. لذلك فهي تستخدم مصطلح رأس المال البشري بدلاً عن لفظ

العمالة، على اعتبار أن قيمة القوى العاملة تزداد من خلال الاستثمار فيها، شأنها في ذلك شأن رأس المال تماماً. وبالتالي، فهي بمثابة ثروة للأمم في حال تم الاستثمار فيها من خلال زيادة قدرات ومهارات وخبرات أفرادها.

2– من ناحية أخرى، وبخصوص عنصر التكنولوجيا، ترى النظرية الحديثة أن التطور التكنولوجي يصاحبه تكاليف ثابتة مرتفعة يُطلق عليها تكاليف البحث والتطوير. ومن ثم فإن الشركات لن تقدم على العملية الإنتاجية إلا إذا عملت في ظل المنافسة غير التامة، بعكس النظرية الكلاسيكية الحديثة التي ترى أن جميع الشركات تعمل في ظل المنافسة الكاملة.

ثانياً –الحرب على سورية وتداعياتها على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تشهد سورية منذ العام 2011 وحتى الآن حرباً كونية تدميرية ظالمة أسفرت عن نتائج سلبية في كافة المجالات، الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. حيث أدت إلى تعطل شبه كامل في إنتاج السلع والخدمات وإعاقة النشاط الاقتصادي وتراجع في إمكانية تأمين الغذاء والخدمات. وقد ترافق ذلك مع معدلات عالية في البطالة والتضخم، ما أدى إلى تنامي مؤشر العناء الاقتصادي. وما يتبع ذلك من تسخير لموارد الدولة لصالح الحرب بهدف التخفيف من حدتها وتداعياتها السلبية، ما انعكس سلباً على احتياطات البنك المركزي من القطع الأجنبي وزيادة قيمة المعروض النقدي، إضافةً للأضرار التي لحقت بالمعامل والبنى التحتية.

وقد كشف تقرير الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بتاريخ 23 أيلول 2020 عن انخفاض مؤشر التنمية البشرية في سورية من (0،64) عام 2010 إلى (0،549) عام 2018، وبين التقرير الذي يغطي المدة الزمنية الواقعة بين عامي 2011 و2019 أن (82%) من الأضرار الناجمة عن الحرب تراكمت في سورية في أكبر القطاعات كثافةً في رأس المال (الإسكان، التعدين، النقل والأمن والتصنيع، الكهرباء والصحة).

ولم تكن باقي القطاعات الأخرى في وضع أفضل من القطاعات كثيفة رأس المال. فمثلاً تضرر القطاع الزراعي نتيجة خروج جميع المناطق التي تُعد مركز الزراعة في سورية عن الخدمة (مناطق الجزيرة وإدلب وريف حلب) ما أدى إلى تراجع كبير في المحاصيل الزراعية الاستراتيجية التي تدعم الإنتاج المحلي والصادرات، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء الاقتصاد الوطني. ولم يكن محصول القطن أفضل حظاً من سواه، وذلك بسبب تكلفة نقله العالية إلى المحالج والمصانع، بسبب الطرقات غير الآمنة، بالإضافة إلى تعرض محصوله للحرق وخروج مناطق زراعته عن سيطرة الحكومة.

من جهة أخرى، بقي قطاع النفط طيلة فترة الحرب متوقفاً عن العمل وعن دعم خزينة الدولة، ما أدى إلى فقدان حوامل الطاقة وارتفاع سعرها وظهور سوق موازية لها، ما انعكس سلباً على تكلفتها وارتفاع أسعار جميع السلع والمنتجات، ما أدى بالتالي إلى تفاقم أزمة المواطن وتراجع كبير في مستوى معيشته. وكنتيجة لذلك، فإن قطاع السياحة توقف أيضا وتراجع أداءه وأصبح يعتمد على أبناء البلد فقط، ما زاد من حدة الضغط على خزينة الدولة لتأمين القطع الأجنبي.

وعلى الرغم من صعوبة تقدير إجمالي خسائر الاقتصاد الوطني نتيجة الحرب على سورية وتداعياتها والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها وخاصة بعد تنفيذ قانون قيصر والاعتداءات الإرهابية على جميع القطاعات الاقتصادية.

لكن كثيراً من الدراسات قدرت هذه الخسائر بأكثر من عشرين ضعفاً عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010 والبالغ أكثر من (32) مليار دولار أمريكي. (المجموعة الإحصائية السورية، 2011، الجدول 15/1)

ونتيجة للنتائج والعوامل السابقة وتداعيات ما تعرض له الاقتصاد السوري، أصبح يعاني اقتصادنا الوطني من اختلالات جوهرية تجعل إمكانية تحقيق معدلات نمو مستدامة أمراً غير ممكن في الظروف الحالية. كما ترجع عوائق تحقيق معدلات النمو إلى مشاكل جوهرية في مصادر النمو الاقتصادي، فالتراجع كمي في كل من الاستثمار المادي والتشغيل، وكيفي في إنتاجية العامل وكفاءة رأس المال البشري ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP)، ما يعكس تدهوراً في رأس المال البشري الذي يُعد المصدر الرئيسي للإنتاجية والتنافسية في عالم الغد نتيجة تدني المستوى التعليمي للقوى العاملة كماً وكيفاً، وعدم تطوير الجانب المعرفي في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى تراجع استخدام التقانة، ما انعكس سلباً على العملية الإنتاجية وعلى مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج التي تُعد المصدر النوعي للنمو الاقتصادي، حيث تعكس الجانب التقني في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى رأس المال البشري وفعالية الإدارة أو المؤسسات.

لقد تميز معدل النمو الاقتصادي في سورية بالتغير والتقلب وعدم الاستقرار بين مرحلة وأخرى، إذ بلغ وسطي معدل النمو بحدود (4،6%) خلال الفترة (2000–2010)، بينما كان (9،1%) لفترة السبعينيات وأقل من (1%) خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي. في حين أصبح هذا المعدل سالباً خلال السنوات الأولى من الحرب (−26،3% للعامين 2012–02013 و − 10،3 للعام 2014). لكن هذا المعدل قد تحسن إلى حد ما في السنوات الأخيرة، إذ بلغ (−3،2%) للعام 2015 و (−0،7 %) للعام 2017 و (1،6 %) للعام 2018 (حسابات الباحث اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية السورية لسنوات الدراسة)، وذلك نتيجة التحسن الملحوظ والواضح في المجال الأمني والعسكري والسياسي.

ويعود هذا التباين في معدلات النمو الاقتصادي لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف القاسية والصعبة التي مرت وما تزال تمر بها سورية، والأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم ولا زلنا نشهد تداعياتها حتى وقتنا هذا (على الرغم من أن تأثيرها ضعيف وغير مباشر على الاقتصاد السوري)، وانخفاض تحويلات العاملين السوريين في الخارج، عدا عن انخفاض عائدات النفط بشكل واضح وجلي وتأثرها الواضح والجلي بالأعمال الإرهابية، وكذلك بسبب تراجع الاستثمار الخاص لعدم توافر المناخ الاستثماري المناسب من جهة، والسياسات المالية والنقدية التي أُتبعت مؤخراً والتي لم تأت بثمارها حتى الآن من جهة ثانية. هذا بالإضافة إلى ارتفاع الاستهلاك العام لمواجهة الأزمة التي تعصف بالبلد ولسد الفجوة التي سيخلقها غياب الاستثمار الخاص.

ثالثاً – الإطار التطبيقي: النموذج القياسي لمجمل إنتاجية عوامل الانتاج في سورية

تراجعت إنتاجية عوامل الإنتاج في سورية، نتيجة التراجع النسبي في المستوى التكنولوجي وفي إنتاجية رأس المال البشري. وان هذا النمط من النمو الاقتصادي لن يسمح بارتفاع دخل الفرد على المدى الطويل، حيث تم تقدير إسهام رأس المال بـ (60%) وإسهام العمال بـ (40%) بناءً على دراسة هيئة تخطيط الدولة (2005) حول إسهام الرواتب والأجور في الناتج المحلي الإجمالي. من جهة ثانية، يمكن إظهار ضعف المستوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني من خلال المقارنة بين كميات وقيم الصادرات والمستوردات، حيث نلاحظ أن قيمة الطن المصدر تُقدر بحوالي (8000 ل. س)، بينما تُقدر قيمة الطن المستورد بـ (32000 ل. س) (هيئة تخطيط الدولة، 2005، 37)، ما يعكس ضآلة القيمة المضافة لصادراتنا وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات السورية. ويوجد تأثير للعديد من المتغيرات على معدل النمو الاقتصادي: مدى جدية وجودة عمل الحكومة ومدى قوة القانون وحماية حقوق الملكية والعوامل المتعلقة بنمو الاستثمار، ومدى اعتماد الحكومة على المواد الخام المحلية في عملية التصدير، إضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي والمستوى

التعليمي في الدولة، والثبات النسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، أسعار الصرف، عجز الموازنة). سنركز في دراستنا هذه على بعض المؤشرات الاقتصادية، نحددها من خلال الجدول التالي:

الجدول (2) –معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي والعمالة في سورية خلال المدة الزمنية (1978– 2019) *

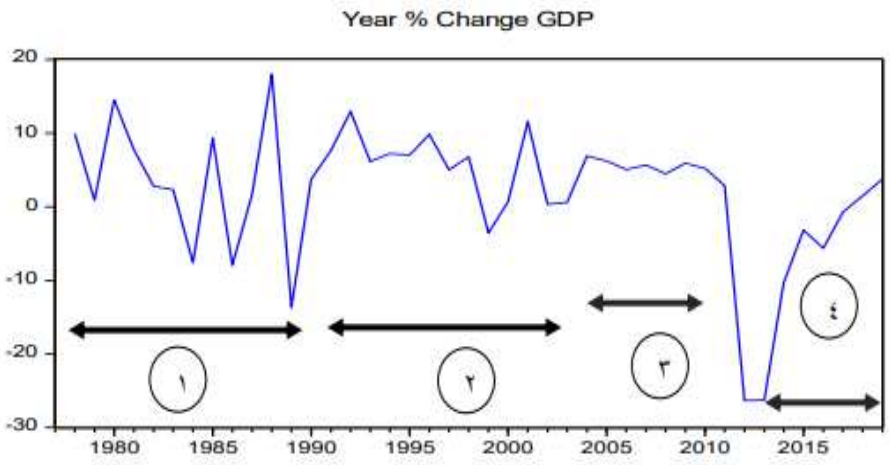
	الناتج المحلي الإجمالي	إنتاجية عوامل الإنتاج	مجمل التكوين الرأسمالي	العمالة
1978	9.94	-1.34	18.11	2.11
1979	0.89	-10.04	14.89	8.17
1980	14.51	2.29	16.10	5.98
1981	7.75	-2.43	13.54	5.95
1982	2.79	-3.44	11.79	-1.06
1983	2.32	-5.35	10.90	4.04
1984	-7.61	-13.47	9.49	2.81
1985	9.35	3.31	8.88	1.45
1986	-7.95	-11.92	6.29	1.86
1987	1.68	-0.82	2.16	3.08
1988	18.01	15.40	1.73	3.06
1989	-13.65	-16.20	1.01	6.16
1990	3.74	0.12	1.66	6.63
1991	7.67	4.00	1.79	6.18
1992	12.97	8.71	3.85	4.02
1993	6.15	-1.43	3.64	14.07
1994	7.21	1.31	5.06	6.99
1995	7.03	4.75	4.58	-1.32
1996	9.83	5.82	4.13	3.26
1997	5.02	4.47	3.33	-3.54
1998	6.79	3.00	3.32	4.20
1999	-3.55	-7.17	2.84	5.51
2000	0.68	-4.39	2.45	9.71
2001	11.59	8.98	3.30	1.03
2002	0.33	-0.59	3.86	-3.33
2003	0.59	0.59	5.20	-7.32
2004	6.90	1.38	6.62	3.71
2005	6.22	1.63	6.74	1.25
2006	5.05	-0.08	6.20	3.56
2007	5.67	2.10	4.67	1.77
2008	4.48	3.05	3.70	-1.98
2009	5.91	1.98	4.35	3.11
2010	5.19	1.61	5.18	1.10
2011	2.85	3.14	0.94	-2.08
2012	-26.34	-15.55	-14.72	-9.78
2013	-26.30	-7.76	-23.47	-14.78
2014	-10.31	36.47	-44.48	-15.37
2015	-3.19	5.71	-0.67	-18.91
2016	-5.63	-11.57	-2.53	22.25
2017	-0.73	-9.99	12.19	7.49
2018	1.48	-11.16	17.88	8.95
2019	3.75	-5.12	16.61	-0.72

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لسنوات الدراسة.

* العمالة على مستوى الاقتصاد الوطني باستثناء المحافظات: دير الزور – الرقة – إدلب – ريف حلب للسنوات 2016 – 2019.

ولأغراض الدراسة، قام الباحث بعرض تطور المؤشرات الاقتصادية لنموذج سولو، حيث يبين الشكل التالي تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1978 – 2019:

الشكل رقم (1) تطور النمو الاقتصادي للاقتصاد السوري خلال المدة (1978– 2019)

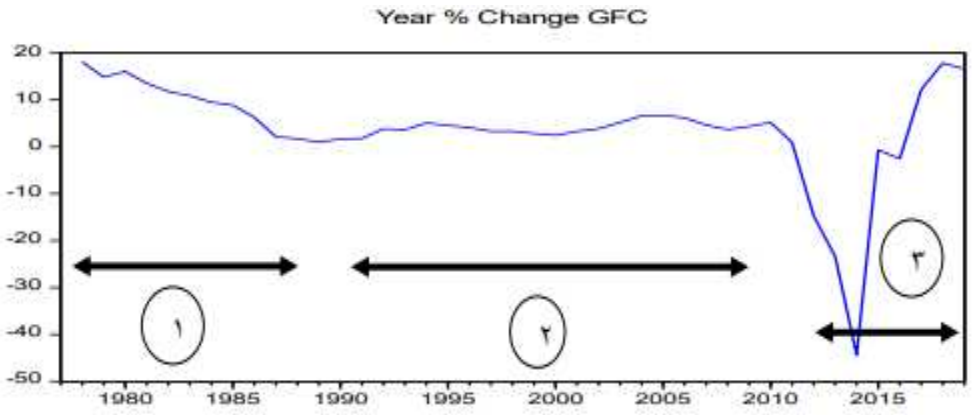


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views.

يوضح الشكل السابق تطور معدل النمو الاقتصادي، تتمايز أربع فترات أساسية خلال المدة المدروسة: (1) – حيث يلاحظ تقلبات كبيرة امتدت من 1978 وحتى بداية التسعينات، (2) – بعد التسعينيات من القرن الماضي وبشكل أخص بعد صدور قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991، شهد الاقتصاد السوري مرحلة استقرار نسبي مترافقة مع اختلالات في نهاية التسعينيات، (3) – كانت هذه المرحلة هي المرحلة الأكثر استقراراً مع بداية الانفتاح الاقتصادي وتنوع الاستثمارات ومشاركة أكثر عمقاً للقطاع الخاص، (4) – دخول الأزمة السورية نتيجة الحرب والتي شهدت ذروتها خلال العام 2013 مع تحسن ملحوظ للنمو الاقتصادي فيما بعد العام 2015.

أما فيما يتعلق بالمكون الأول للنمو الاقتصادي وهو "مجمل التكوين الرأسمالي"، فيوضح الشكل التالي معدل نمو التكوين الرأسمالي خلال المدة المدروسة 1978 – 2019.

الشكل رقم (2) معدل تطور مجمل التكوين الرأسمالي خلال المدة (1978 – 2019)

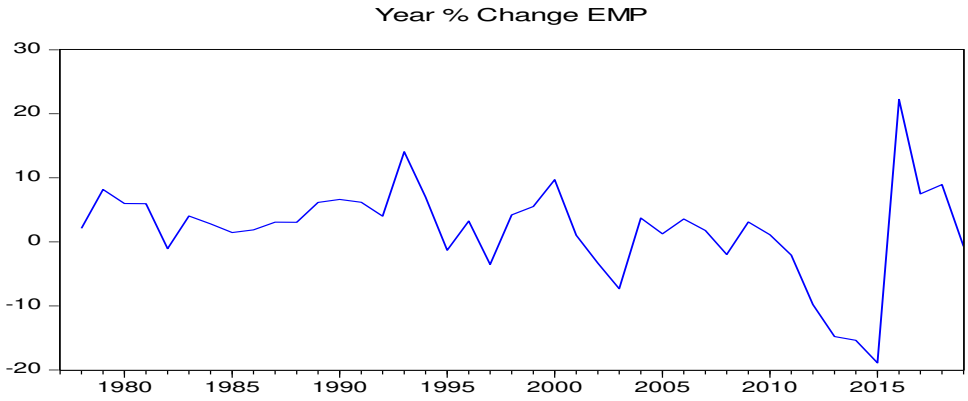


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views.

يوضح التطور التاريخي لنمو مجمل التكوين الرأسمالي مشهداً أكثر استقراراً من تغيرات معدل النمو الاقتصادي، حيث جسدت المرحلة الأولى (1) انخفاضاً امتد من بداية مدة الدراسة إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي، ثم شهدت المرحلة الثانية (2) تحسناً عاماً في مجمل التكوين الرأسمالي، أما المرحلة الثالثة (3) فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً من العام 2011 وحتى العام 2014 ثم تلاه تحسن ترافق في استكمال عدة مشروعات استثمارية. بشكل عام تأثر مجمل التكوين الرأسمالي بشكل ملحوظ بوتيرة محاربة الإرهاب وخاصة خلال المرحلة الأولى والنصف الأول من المرحلة الثالثة.

أما المكون الثاني للنمو الاقتصادي فيتجسد بـ "عامل الاستخدام والعمالة"، حيث يوضح الشكل التالي تطور وتغيير العمالة والتشغيل في الاقتصاد السوري خلال المدة 1978 ولغاية 2019:

الشكل رقم (3) معدل تغير العمالة خلال المدة 1978– 2019

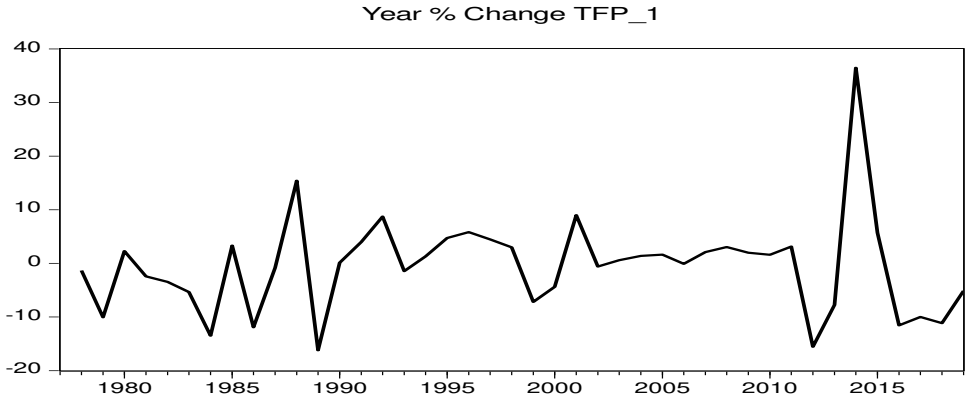


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج E_ views

يشير الشكل السابق إلى اتجاه عام سلبي لنمو العمالة، ويعود ذلك إلى التأثر بالأحداث والتطورات التي شهدها الاقتصاد السوري، حيث يلاحظ أن مرونة العمالة تجاه هذه الأحداث والاعمال الإرهابية والقتالية كانت عالية 0 ويعود ذلك لتأثر هذا المكون بالاستقرار والحاجة لوجود بيئة مستقرة ليس من الناحية الاقتصادية فحسب وإنما أيضاً من الناحية التشريعية والقانونية.

ويوضح الشكل التالي، معدل تطور مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج والذي يشكل المكون الضمني لتفاعل مجمل التكوين الرأسمالي والعمالة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1978 – 2019):

الشكل رقم (4) تطور مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج خلال المدة 1978 –2019



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج E- views

يتأثر مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستقرار بالبيئة الاقتصادية بالدرجة الأولى، وهو ما يظهره الشكل خاصة خلال المدة التي تلت غزو العراق 2003 ولغاية بداية الأحداث في سورية في العام 2011. أما بالنسبة للتحسن الملحوظ خلال العامين 2014 و2015 في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج فيعود إلى زيادة اعتماد الإنتاج على العوامل الكمية فقط (العمل ورأس المال) مترافقاً مع تراجع العوامل النوعية (قلة الاستثمار الجيد برأس المال البشري، ضعف التكنولوجيا، وغياب الإصلاح المؤسساتي)، وبعد العام 2015 تدنى الإنتاج بشكل عام نتيجة تراجع العوامل الكمية والنوعية معاً.

من خلال استعراض تطور الأشكال السابقة، يتبين أن هنالك أربع مراحل فارقة خلال المدة 1978 ولغاية 2019، ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم (3) وسطي معدل النمو خلال أربع فترات للمؤشرات الاقتصادية

EMP	GFC	TFP	GDP	
3.3%	8.2%	-3.3%	2.7%	1980-1989
4.6%	3.4%	2.4%	6.3%	1990-1999
1.2%	4.7%	1.5%	4.7%	2000-2009
-2.2%	-3.3%	-1.4%	-5.9%	2010-2019

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج E- views

وبالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يلاحظ أن معدل النمو شهد نمواً إيجابياً خلال الفترات الثلاث الأولى حتى بداية الحرب في سورية عام 2011.

أما مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج: فقد تأثرت سلباً بالأحداث التي شهدتها سورية خلال فترة الثمانينيات والعقد الثاني من الألفية الثالثة، وعلى الرغم من التطور الحاصل في سورية خلال فترة التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة وبشكل خاص الانفتاح الاقتصادي، فقد بقي معدل نمو الإنتاجية يتناقص من 2.4 إلى 1.5 %.

أما بالنسبة لمجمل التكوين الرأسمالي: فيلاحظ أن مدة الثمانينيات من القرن الماضي كانت هي الأعلى من حيث هذا المؤشر، فالعديد من البنى التحتية التي تم انشاءها مع مرحلة الإعلان عن الحركة التصحيحية تم تشييده وإنجازه ما عزز من المكاسب على هذا المؤشر. وعلى الرغم من الدمار الذي لحق بالبنية التحتية والذي تجاوز (40 %) بين تدمير كامل أو جزئي أو حتى توقف عن تشغيل بعض المرافق نتيجة التأثر بفقدان الأمان والخروج عن سيطرة الدولة؛ إلا أن معدل نمو مجمل التكوين الرأسمالي لم يتجاوز وسطياً خلال الفترة 2010 – 2019 (-3.3 %). على مسار موازي، يلاحظ أن معدل نمو وتغير العمالة كان مرافقً لمعدل نمو الناتج من حيث فترات الرواج وفترات الانحدار، وهو تطور طبيعي لحالة الإنتاج والتشغيل والتي تترافق مع التوظيف الآني للعمالة.

ثالثاً –الاستنتاجات والمقترحات:

أ – الاستنتاجات:

من خلال دراستنا لمحددات النمو الاقتصادي في سورية، وخاصة في ظل تداعيات الحرب الكونية عليها وفيها، وتحليل إنتاجية عوامل الإنتاج في الاقتصاد السوري. أُمكن التوصل إلى نتائج عدة، نذكر منها:

1 – تراجع في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، وهو العنصر الأكثر تأثيراً على قابلية النمو للاستمرار. فالمحتوى التقني في تراجع، واسهامات راس المال البشري ضعيفة في انتاج القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني، ما انعكس سلباً على القدرات الإنتاجية المحلية والقدرة على المنافسة.

2 – التأثير السلبي على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، نتيجة الأحداث التي شهدتها سورية منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الآن ولو بوتائر وأشكال مختلفة. لكن أحداث ونتائج الأعمال الإرهابية خلال العقد الأخير كانت الأعنف والأخطر على إنتاجية عوامل الإنتاج، بسبب الدمار الذي لحق بالبنى التحتية وتوقف العديد من المعامل والمنشآت الإنتاجية والمرافق الخدمية العامة والخاصة. حيث انخفضت إنتاجية عوامل الإنتاج من 1.5% خلال الفترة 2000 – 2009 إلى (-1.4 %) خلال الفترة 2010-2019.

3 – أثرت العمليات الإرهابية والعسكرية المضادة بشكل سلبي على مجمل التكوين الرأسمالي، بسبب هروب الرساميل الوطنية إلى الخارج بحثاً عن مناخات استثمارية أفضل، سواء من الناحية التشريعية التحفيزية، أو من الناحية الأمنية حيث تراوحت رؤوس الأموال السورية المتواجدة في البنوك اللبنانية ما يقارب (20 – 42) مليار دولار وهو مانوه عليه سيادة رئيس الجمهورية العربية السورية. إضافة

إلى عزوف الرساميل الأجنبية عن الاستثمار، لأنه في ظل الإرهاب وغياب الأمن والأمان تضعف أو تختفي محفزات الاستثمار وتغيب جوانب التنمية. وكذلك إعادة تموضع العديد من رؤوس الأموال المستثمرة في سورية تاريخياً إلى الاستثمار في دول الجوار (مصر، الأردن، تركيا، والعراق).

4 – أثرت الحرب التي جرت في سورية وعليها تأثيراً سلبياً على جميع مناحي الحياة. وقد تجسد ذلك في تدني معدلات النمو الاقتصادي والتي بلغت معدلات سلبية خلال السنوات الأولى من الحرب على سورية مع تحسن طفيف بعد عام 2015، مع بداية استعادة الحكومة السورية للأراضي والمواقع الحيوية. لكن ما لبثت أن تدنت هذه المعدلات وتراجعت، بسبب حالات الفساد الداخلي وظهور طبقة ما يمكن تسميتها أمراء أو تجار الحرب. حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي (−26.3%) للعامين 2012−2013، و(−10.3%) للعام 2014، ثم تحسن في العام 2017 ليبلغ (−0.7%) و(1.6%) للعام 2018.

5 – لم يكن حال عامل الاستخدام والعمالة أفضل من باقي محددات النمو الاقتصادي، حيث تأثر هذا العامل سلباً نتيجة الحرب التي استمرت أكثر من عشر سنوات ولا زالت ولو بأشكال مختلفة. ما أدى إلى تسرب العديد من الكفاءات خارج القطاع الحكومي، إما بحثاً عن فرصة عمل أفضل وتحسين في مستوى المعيشة أو هروباً من آثار الحرب المدمرة والتصرفات الاستفزازية من بعض الفئات الطفيلية (حديثي النعمة)؛ حيث أظهرت بيانات قوة العمل الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للعام 2019 أن ثلاث وزارات حكومية سجلت زيادة في العاملين بها (5000 عامل) مقابل ما يقارب تسرب (150 ألف عامل).

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أن فرضيات البحث محققة، إذ توجد علاقة إيجابية بين كلّ من التغير في التكوين الرأسمالي وعدد المشتغلين من جهة وبين معدل النمو الاقتصادي من جهة ثانية. وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج وبين العوامل النوعية المتجسدة بالتقدم التقني والاستثمار برأس المال البشري والعوامل المؤسساتية.

ب – المقترحات:

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من المقترحات التي نعتقد أنها يمكن ان تسهم في الحد من تداعيات الحرب على سورية وتعزيز دور محددات النمو الاقتصادي وانتاجية عوامل الإنتاج. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1– التوجه نحو اقتصاد المعرفة، بحيث يكون الاستثمار في الإنسان المنتج للمعرفة على رأس الأولويات والاستثمار المكثف في البحث العلمي والتقانة كمصدر أساسي مستقبلي للنمو الاقتصادي؛ وهو ما يمكن أن تتوجه له الحكومة لناحية وضع مصفوفة تتبع وخارطة طريق توضح مدى التقدم الحاصل والمكاسب المتحصلة، ليصار إلى إجراء تقييمات دورية تصدر بناءً عليها قرارات تسرع عملية التحول.

2 – مناخ الاستثمار حاجة رئيسة لاستقطاب الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. والواقعية هنا مطلوبة من ناحية طلب استثمارات كثيفة العمالة على المدى المتوسط، وعالية التقانة على الأمد الطويل. مع أهمية وضع استراتيجية ملائمة

للاستفادة من رأس المال الأجنبي المباشر، من ناحية نقل التقانة وطرق الإدارة الحديثة والربط مع حلقات الإنتاج الدولية ومحاولة جذب الأقسام العاملة في البحث والتطوير، مع التركيز على تدريب العمالة الوطنية.

3 – تعزيز العوامل المؤثرة إيجابياً في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع عودة رأس المال الوطني الموجود في الخارج من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب، إن كان تشريعياً أو تنفيذياً.

4 – العمل على تشجيع زيادة الانفاق على البحث العلمي والتطوير والتدريب وخلق المهارات والتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، بهدف تحسين دليل التنمية البشرية في الصحة والتعليم والبحث والتطوير وتحسين المستوى المعيشي، لما لذلك من دور مهم وفعال في زيادة النمو الاقتصادي.

5 – تطوير منظومة التعليم والتدريب من أجل خلق مهارات متخصصة تسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين من جهة، وتخلق حالة موائمة بين مخرجات النظام التعليمي وبين احتياجات سوق العمل من جهة ثانية. كي تصبح اسهاماتهم أكثر فعالية في العملية الإنتاجية.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع العربية:

1 – حمدان، بدر شحادة (2014)، تقدير دالة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد الأول.

2 – حمدان، بدر شحادة و أبو عبدالله، سمير (2013)، محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 27 (12).

3 – فريدريك، شرر (2002)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ط1، ترجمة علي أبو عمشة، العبيكات، السعودية.

4 – فضلية، عابد و خضور، رسلان (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق.

5 – البلبل، علي (2004)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، دورة حول " البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية " دمشق.

6 – صبيح، ماجد (2008)، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة.

7 – حبيب، مطانيوس (2007)، الوجيز في الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق.

8 – وديع، محمد عدنان (2003)، المعهد العربي للتخطيط، تحسين القدرة التنافسية، الكويت.

9– هيئة تخطيط الدولة (هيئة التخطيط والتعاون الدولي حالياً) (2005)، تحليل مصادر النمو الاقتصادي، ورقة عمل قُدمت أثناء إعداد الخطة الخمسية العاشرة.

10 – المكتب المركزي للإحصاء (1978 – 2020) المجموعة الإحصائية لسنوات الدراسة.

المراجع الأجنبية:

1 – Vlados, C. (2019). The Classical and Neoclassical theoretical traditions and the evolutionary study of the dynamics of globalization. Journal of Economics and Political Economy, 6(3), 257-280

2 - Arvanitidis, P., Pavleas, S., & Petrakos, G. (2009). Determinants of economic growth: the view of the experts. University of Thessaly, Department of Planning and Regional Development, 15(1).

3 – Angus, M. Organization for Economic Co-operation and Development (2003). The World Economy: Historical Statistics, Development Centre Studies.

4 – organization for economic co – operation and development. Economic policy reforms: Going for growth (2005 – 2010) available at: http // www OECD. org / economic/ Going for growth.

5 - Zhao, R. (2019). Technology and economic growth: from Robert Solow to Paul Romer. Human Behavior and Emerging Technologies, 1(1), 62-65.

6 - Fadliya, Abed and Khaddour, Raslan (2008), Microeconomic Analysis, Faculty of Economics, Damascus University Press.